محافظ دمشق لـ«الوطن»: توفير المواد الغذائية بأسعار التكلفة ومنع أشكال التلاعب بالأسعار واحتكار السلع

«شام الخير» ينطلق اليوم في «الأمويين» وتزويد الجمعيات الخيرية بالمحروقات

| الوطن

أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي خلال ترؤسه أمس لجنة المحروقات الفرعية، تقديم كل الدعم والتسهيلات للجمعيات والمؤسسات الخيرية وتأمين مادتي الغاز والمازوت التي يحتاجونها في أعمالهم وتجهيز المطابخ خلال شهر رمضان المبارك.

ووافقت اللجنة على الطلبات المقدمة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتحويلها إلى شركة محروقات وتكليف مديريتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق متابعة طلبات الجمعيات مع شركة محروقات لتأمينها لهم حسب الاحتياجات الفعلية لكل جمعية و مؤسسة.

كما تركز لقاء كريشاتي مع رئيس وأعضاء غرفة تجارة دمشق على موضوع توسيع الأعمال الخيرية والمبادرات الإنسانية لمساعدة الأسر المحتاجة وتخفيف الأعباء المادية خلال الشهر الفضيل.

في السياق ينطلق مساء اليوم في مجمع الأمويين بدمشق مهرجان التسوق «شام الخير» الذي تقيمه غرف الصناعة والتجارة بدمشق وريفها برعاية محافظة دمشق وبالتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة، وذلك بمناسبة قدوم شهر رمضان على أن يستمر حتى الثاني من نيسان القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي على توجيهات السيدة الأولى أسماء الأسد ولاسيما بعد اجتماعها مع الجمعيات الخيرية، بإظهار كيفية التكافل الاجتماعي بين كل أبناء الشعب السوري.

محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي خلال اجتماعه مع لجنة المحروقات الفرعية

كما نوه بأن المحافظة قدمت مختلف الدعم المطلوب وذلك لاستقطاب المنتجين ليكونوا قائمين على المهرجان، مبيناً أن البيع سيكون بسعر التكلفة ومن المنتج إلى المواطن بشكل مباشر مع كسر كل حلقات الوساطة.

وأشار المحافظ إلى ضرورة توفير احتياجات المواطنين من مختلف المواد والسلع الغذائية إضافة إلى الألبسة والمنظفات بأسعار تقل عن السوق، بهدف تخفيف الأعباء المادية عن المواطنين خلال الشهر الفضيل.

وشدد كريشاتي على منع كل أشكال التلاعب بالأسعار واحتكار السلع والمواد، مبيناً وجود لجنة للمتابعة مع الغرف والمحافظة.

وبين المحافظ أن المجمع يتسع لـ٩٠ شركة، علماً أن المتقدمين ١٦٥ شركة، أي إن هناك ٧٥ شركة إضافية في حال عدم التزام أي شركة بالبيع بسعر التكلفة سيتم استبدالها فوراً.

وفي بيان صحفي، أكد رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري أن الغرفة تابع كل التحضيرات لإقامة مهرجان التسوق «شام الخير» لتلبية احتياجات المواطنين خلال شهر رمضان المبارك من السلع الغذائية والاستهلاكية وغيرها من السلع بسعر التكلفة.

وأكد المصري أن المهرجان يضم شركات صناعية مختصة بكل أنواع السلع الغذائية العالية الجودة وبسعر التكلفة.

عقوبات لرؤساء الوحدات الإدارية الذين ثبتت مخالفتهم

محافظ حلب لـ«الوطن»: ٤٤ ملفاً على طاولة التفتيش والرقابة المالية

مكتبي: ١١٥ قرار عقوبة بحق المقصرين، وتحصيل ١٤٢ مليون ليرة للخزينة

| محمود الصالح

كشف محافظ حلب حسين دياب عن تدقيق أكثر من ٣٠٠ ملف تتعلق بعمل الوحدات الإدارية في ريف المحافظة في إطار خطة عمل المحافظة في محاربة الفساد وسيادة القانون، مؤكداً أنه أحيل منها ٤٤ ملفاً إلى الجهات الرقابية في المحافظة (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش- الجهاز المركزي للرقابة المالية) بعد ثبوت ارتكاب المخالفات نتيجة التحقيقات التي قامت بها الرقابة الداخلية في محافظة حلب.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف دياب إنه تم تدقيق حوالي ٢٦٠ ملفاً تتعلق بعمل الوحدات الإدارية والعهد الشخصية لها ووضع المقترحات التنظيمية لمعالجتها، مضيفاً: كما تم التقصي والتحقيق في ١٦ قضية أخرى.

وأوضح أن هذه الملفات والقضايا تناولت جوانب متعددة في عمل الوحدات الإدارية وتتعلق بمنح رخص البناء ومعالجة مخالفات البناء بالهدم أو التسوية وإبرام العقود وإجراء المزايدات والمناقصات واستثمار أملاك الوحدات الإدارية وإدارة أموالها وتنفيذ المشاريع وعقد جلسات المكتب التنفيذي والمجلس، إضافة إلى اتخاذ القرارات بما يتوافق مع الصلاحيات الممنوحة بموجب القانون والتقيد بالتخطيط المصدق وغيرها من المواضيع.

وأشار إلى أن كل هذه الأعمال تمت من خلال عمليات التقصي والتحقيق من مديرية الرقابة الداخلية في الأمانة العامة لمحافظة حلب، كاشفاً أنه تم بذلك فرض عقوبات بحق رؤساء الوحدات الإدارية والعاملين لديها بالإنذار والتنبيه، ولفت النظر والحسم من الأجر والإحالة إلى القضاء المختص، حسب مقتضى الحال لكل ملف وقضية.

من جهتها مديرة الرقابة الداخلية في الأمانة العامة لمحافظة حلب عبير مكتبي بينت لـ«الوطن» أن محافظة حلب أتبعت خلال السنوات الماضية نهج التطوير وزيادة الإنتاجية ومحاربة الفساد، حيث أولى محافظ حلب الاهتمام لدعم ومتابعة عمل الوحدات الإدارية ومؤازرتها في تنفيذ مهامها وذلك انطلاقاً من الدور المنوط به في قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ وسعياً منه لإيجاد وحدات إدارية قادرة على وضع الخطط التنموية وتنفيذ مشاريعها بكفاءة عالية وتلبية احتياجات وطموحات المواطنين.

وأشارت إلى أنه يتبع لمحافظة حلب ١٦٣ وحدة إدارية ما عدا مدينة مركز المحافظة منها ٨٥ وحدة إدارية ضمن السيطرة وهذه الوحدات تنتشر على مساحة ريف المحافظة والبالغة نحو ١٨ ألف كم٢، تتم متابعتها بشكل دوري ومنهجي من خلال إجراء الدورات التدريبية لرؤساء المجالس والمحاسبين والفنيين وعقد ورشات عمل نوعية وفق متطلبات المرحلة والتنسيق المباشر بين الوحدات الإدارية في ريف المحافظة والجهات العامة والمؤسسات والشركات بما يسهم في تمكينها من القيام بدورها على الوجه الأفضل.

وأضافت: بهذا الشأن أيضاً عزز محافظ حلب دور الرقابة الداخلية في مراقبة عمل هذه الوحدات بشقيها الرقابة السابقة (الوقائية) والرقابة اللاحقة والوقوف على ملاحظات ومخالفات عملها وتصويبها وتصحيح مسارها بما ينسجم مع الغاية الأساسية من وجودها ويحقق الهدف المنوط بها.

ولفتت إلى أن الرقابة الداخلية عملت ضمن هذا الإطار في الرقابة السابقة على وضع الخطط الرقابية لمراقبة عمل الوحدات الإدارية في تنفيذ الموازنات المالية والتقيد بالاعتمادات المصدقة وصرفها وفق الأصول والقواعد القانونية الناظمة لها ومراقبة عمليات منح رخص البناء وتسوية المخالفات وتقييدها بالقوانين والتعليمات النافذة، إضافة إلى مراقبة إعداد ودراسة وتنفيذ المشاريع وتلبيتها للحاجة الفعلية والجدوى من إدراجها على قائمة الأولويات والتقيد بالشروط والمواصفات واتباع الإجراءات بما ينسجم مع قانون العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤.

وبينت أنه تمت مراقبة عمليات الجباية والتحقق وتحصيل الإيرادات واستثمار أملاك الوحدات الإدارية واتباع كل السبل لتعزيز الموارد المالية لها لتمكينها من ممارسة دورها التنموي والخدمي للمجتمع المحلي.

وعلى الصعيد الآخر بينت مكتبي أنه تم تطبيق قواعد الرقابة اللاحقة من خلال تلقي الشكاوى والإخبارات ومعالجتها بالتدقيق والتقصي أو التحقيق وتحديد المسؤوليات والتوصل إلى نتائج ومقترحات من شأنها تلافي الضرر والحفاظ على المال العام ومصلحة الوحدة الإدارية.

وكشفت مكتبي أنه في هذا الإطار صدر بحدود ١١٥ قرار عقوبة بحق المقصرين إضافة إلى مقترحات تنظيمية تفيد تطوير العمل وترسيخ قواعد القانون وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لجرد مخالفات البناء والتقيد بتعليمات منح ترخيص البناء للعقارات الشائعة داخل وخارج المخططات التنظيمية ونظام العقود رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤ ودفتر الشروط ٤٥٠ لعام ٢٠٠٤ والقانون المالي للوحدات الإدارية رقم ٣٧ لعام ٢٠٢١ والمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية.

كما كشفت أنه تم تحصيل مبلغ ما يقرب من ١٤٢ مليون ل.س للخزينة العامة لقاء تدقيق مخالفات في عمل الوحدات الإدارية.

مشروع قانون جديد لمكافحة التسول بعقوبات وغرامات مشددة

«الصحة»: استقبال الحالات الحرجة والإسعافية مجاناً ولأي شخصٍ

مديرة المشافي التعليمية: تأهيل قسم سرطان الأطفال في «البيروني»

| فادي بك الشريف

بين وزير الصحة حسن الغباش أنه تم إصدار تعاميم للمشافي والهيئات العامة لاستقبال الحالات الحرجة والإسعافية بشكل مجاني ولأي شخص كان.

ورداً على توصية صادرة عن مجلس المحافظة بدمشق، أوضح الغباش في كتاب رسمي تم عرضه ضمن جلسة أمس، أن لقاح السحايا لا يتم توزيعه على المراكز الصحية وإنما تم حصر تداوله في مركز اللقاح الدولي لتلقيح عدد من الفئات وتشمل المسافرين لأداء فريضتي الحج والعمرة، والمسافرين إلى مناطق موبوءة ينتشر فيها المرض، والتجمعات الكبيرة كمعسكرات ومراكز التدريب، ورداً على تساؤلات أعضاء المجلس، بينت مديرة المشافي في وزارة التعليم العالي ميشلين كاسوحة أن قسم سرطان الأطفال في مشفى البيروني متوقف بسبب أعمال الصيانة وإعادة التأهيل، بحيث تمت إحالة مختلف المرضى إلى جمعية بسمة وقسم سرطان الأطفال في مشفى الأطفال، متوقعة أن يكون بالخدمة مع بداية العام القادم لاستقبال المرضى.

كما أشارت إلى أن الوزارة بصدد إجراء عقد صيانة قيد الدراسة والعروض الفنية لمصاعد مشفى الأسد الجامعي بدمشق.

وحول الشكوى الواردة فيما يخص بهو أو صالة استقبال مشفى التوليد الجامعي، أكدت أنه ستتم متابعة هذا الموضوع مع إدارة المشفى.

رقابة

وأكد رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديربان أن الرقابة على الصيدليات مهمة نقابة الصيادلة واللجان المشتركة مع مديرية الصحة، مؤكداً القيام بجولات رقابية على الصيدليات وتنظيم الضبوط اللازمة حيث يتم توضيح المخالفات المذكورة وتتم إحالتها إلى مجلس الفرع لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، علما أن فرع النقابة يتلقى الشكاوى من المواطنين ومتابعة الشكوى من لجنة الصيدليات ورئيس الفرع شخصياً والتحقق من الشكوى وفرض عقوبات في حال إثبات المخالفة.

وأضاف: في حال بيع الدواء بأكثر من السعر الذي حددته وزارة الصحة يمكن للمواطن التقدم بشكوى خطية وتتم معالجتها فوراً، واعتبر ديربان أن عملية تغليف الأدوية، حاجة وضرورة لحفظ الدواء وعدم تعرضه للحرارة والرطوبة، مؤكداً أنه لا يمكن الاستغناء عنها في أي دواء، وأن تأثيرها طفيف جداً على سعر الدواء.

تبديل الأدوية

كما أشار إلى ضرورة وجود «الأمبلاج» والنشرة لتوضيح التركيب الدوائي ومحاذير الاستعمال والتداخلات الدوائية والجرعات المسموحة.

وعن الأدوية المنتهية الصلاحية أكد وجود آلية متبعة بوضع المواد ضمن صندوق خاص، علماً أنه تم تفعيل تبديل الأدوية، مع إعادة أي دواء منتهي الصلاحية إلى المستودعات ومنه إلى المعمل.

ورداً على مداخلة أحد الأعضاء بوجود «ميكانيكي أو «موزع أدوية» داخل الصيدليات وتحديداً في منطقة الدويلعة، شدد ديربان على وجود الصيدلة ضمن صيدلياتهم مع اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أي مخالفة، علماً أنه تم تنظيم ضبوط بحق عدة صيدليات وغرامات مالية وقد يصل الأمر إلى إغلاق الصيدلية لفترات محددة.

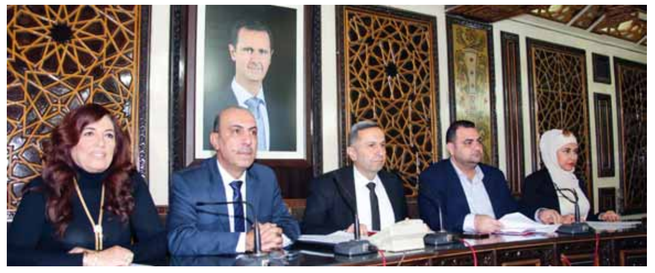

• أعضاء: مصلحو سيارات وموزعون يعملون صيادلة
• مدير الصحة: «لسنا بخير لنقص الأطباء»

من جانبه أشار مدير صحة دمشق سامر شحرور إلى الرقابة على الصيدلة عبر وجود لجان رقابة، داعياً لتقديم شكوى خطية للمديرية لمعالجتها.

وأشار إلى أن التعاقد مع الأطباء البشريين مفتوح لرفد المراكز الصحية.

مبيناً أن تسعيرة الأطباء تصدر بقرار من وزير الصحة، ذاكرا فيما يخص عدد الأطباء: «لسنا بخير وهناك نقص بالأطباء»، مؤكداً أن الوزير يوافق على التعاقد مع أي طبيب، لكن لا يمكن إلزامهم بذلك».

مداخلات

هذا وتمحورت مداخلات الأعضاء حول مكافحة ظاهرة التسول خلال شهر رمضان، منتقدين الارتفاع الكبير لكشفية الطبيب ومعظمها فوق الـ٥٠ ألفاً.

وطالب الأعضاء بمعالجة تداخل الصرف الصحي مع غرف تفتيش الهاتف في منطقة باب سريجة، متسائلين: هل قامت مديرية الاتصالات بمعالجة مشاكل الدفع الإلكتروني.

دفع إلكتروني

وفي ردها على المداخلات، بينت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل دالين فهد أنه يتم الإعداد لمشروع قانون جديد لمكافحة التسول بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية سيصدر قريباً أخذاً بعين الاعتبار التشديد في العقوبات ورفع الغرامات وفرض عقوبات على التسول الإلكتروني.

وبينت أن أماكن احتجاز المتشردين والمتسولين مكتظة ولا يتوافر لدى المديرية إلا مركزان الأول في منطقة باب مصلى والثاني في منطقة الكسوة وبحاجة إلى صيانة وتجهيز.

اتصالات

وأوضح مدير اتصالات دمشق فهد الزين أنه وخلال استخدام المواطنين لعملية الدفع الإلكتروني ظهرت بعض الإشكاليات الفنية، تقوم الإدارة المعلوماتية في الشركة بمعالجتها.

أما بالنسبة لمشكلة تداخل الصرف الصحي مع خطوط الهاتف في منطقة باب سريجة، فقال: تم رفع عدد من المقترحات لمعالجة المشكلة وبانتظار الرد.

وعن رفع أجور الخدمة مقابل سوء الخدمة، بين الزين أنه يتم العمل على إجراء أعمال الصيانة بشكل دوري لتحسين جودة الخدمات علماً أنه توجد خطة سنوية للصيانة والترميم تتم متابعتها مع الإدارة الفنية في الشركة السورية للاتصالات وتمت مؤازرة عدة مراكز هاتفية من ورشات التنفيذ.

مطالب بأن يتم تخفيض الأسعار ٤٠ بالمئة في أسواق الخير

على الجهات الرقابية منع استغلال المواطنين في الشهر الفضيل

| اللاذقية - عبير محمود

ركزت معظم مداخلات أعضاء مجلس محافظة اللاذقية على ضرورة ضبط الأسواق خلال شهر رمضان الكريم، ومنع استغلال المواطنين برفع الأسعار خلال شهر الصيام.

وخلال الجلسة الختامية لأعمال الدورة العادية الثانية، حذر عدد من الأعضاء من فوضى التسعير وعشوائية عمليات البيع بين محل وآخر وبين سوق وآخر، مطالبين بالتشديد الرقابي من الجهات المعنية والتأكد من الإعلان عن الأسعار وخاصة أسعار الخضار والفواكه والغذائيات بشكل عام.

محافظ اللاذقية عامر هلال أكد خلال رده على عدد من المداخلات بخصوص الأسواق، على عمل الجهات الرقابية المعنية كافة لضبط الأسواق بشكل دائم وخاصة في شهر رمضان المبارك.

وشدد على دور المجلس واللجان المعنية في متابعة حركة الأسواق والتأكد من الالتزام بالأسعار والإعلان عنها أمام المواطنين.

ولفت هلال إلى أهمية مشاركة كل الجهات الرقابية في ضبط الأسواق ومنع استغلال المواطنين بالشهر الفضيل، إضافة إلى ضرورة تفعيل المبادرات الخيرية بما يخفف الأعباء عن المواطنين بشكل عام.

من جهته، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، على مطالبة المجلس بضرورة أن تكون أسواق الخير التي سيتم افتتاحها مع بداية شهر رمضان مفيدة فعلاً للمواطنين وأن تكون أسعار المواد المعروضة فيها مخفضة عن السوق بنسب لا تقل عن ٤٠ بالمئة ليتمكن المواطن من الاستفادة منها فعلياً بطريقة مجدية.

وأشار حبيب إلى مطالبة أعضاء المجلس بتشدد الجهات الرقابية على الأسواق وضبط الأسعار بشكل عام بالتعاون بين كل الجهات ذات الصلة.

وأكد على التشديد بالرقابة على الأفران وعمليات إنتاج الرغيف ليكون بنوعية جيدة وفق المواصفات القياسية وبالوزن المحدد دون نقص، وبأسعار رسمية دون زيادة، وذلك في الأفران العامة والخاصة.

بدوره، أكد رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة اللاذقية حامد إحسان لـ«الوطن»، أن دور اللجنة الرقابي على الأسواق والأفران مستمر ومن صلب عملها اليومي، وسيتم تشديد الرقابة خلال الشهر الكريم لمنع استغلال المواطنين، منوهاً بالتعاون بين كل الجهات والأسرة التموينية.

وأشار إحسان إلى ضرورة أن تكون المواد المبيعة في أسواق الخير مخفضة فعلاً عن أسعار السوق العادي والمحال التجارية بنسب تصل حتى ٤٠ بالمئة لا أن تكون بنسب بين ٥ إلى ١٠ بالمئة وإلا فستكون غير مفيدة للمواطنين بهذه الظروف واقتصاديتها (صفر).